



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

شكوى حول وضع حقوق الإنسان في الكويت: العنف ضد الأقليات البدون

بعد حادثة انتحار الشاب عايد حمد مدعث شنقا بحبل داخل غرفة بمدينة سعد العبد الله في محافظة الجهراء بسبب الوضع المادي الصعب وطرده من وظيفته لعدم حمله بطاقة أمنية، شهدت منطقة تيماء اعتصامات لأبناء الكويت من عديمي الجنسية للمطالبة بحقوقهم المشروعة والتعبير عن أسفهم لحادثة الانتحار الناجمة عن حرمان البدون من حقوق يتساو بها مع المواطنين بعد كل الخدمات التي قدموها لدولة الكويت.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يتضامن مع أبناء الكويت من "عديمي الجنسية" لتلبية مطلبهم الوحيد "المواطنة" بعد مماثلة الدولة لأكثر من 60 عاماً. ويستنكر حملة الاعتقالات التي قامت بها وزارة الداخلية والتي طالت عدة شبان.

يؤكد المجلس الدولي أن حادثة انتحار شاب من البدون أمر يستدعي:

- تحرك دولي يُجبر دولة الكويت التحقيق بممارسات الجهاز المركزي العنصرية والمنافية لكل مبادئ حقوق الإنسان مع فئة عديمي الجنسية، واستمراره بارتكاب الانتهاكات دون حسيب أو رقيب من قبل الحكومة الكويتية ومجلس الأمة الذين يساهمون من خلال صمتهم المعيب بالسعي للتخلص من تلك الفئة بدل من تجنيسها.
- ضغط دولي للبدء بعملية التجنيس لفئة البدون الناتجة عن خطأ ارتكبه دولة الكويت مع بداية تنفيذ المرسوم الأميري رقم /15/ لسنة 1959 بشأن قانون الجنسية فقد اتبعت لجان التجنيس شروطاً لم تراعي فيها طبيعة وسكان أهل البادية الرحل ولأسباب مختلفة من عدم امتلاك وثائق رسمية ووجودهم في مناطق بعيدة عن المدينة و عدم معرفتهم بلجان التجنيس و عدم وعيهم في ذلك الوقت بأهمية الحصول على الجنسية ومميزات المواطنة، فتحولوا من مواطنين كويتيين إلى مقيمين بصورة غير قانونية.
- إجبار دولة الكويت التصديق على اتفاقية 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961.

ويطالب المجلس الدولي بإطلاق سراح كافة المعتقلين في اعتصامات تيماء، واحترام حقهم في التجمع السلمي على الرغم من أن دولة الكويت قد جردتهم حتى من ذلك الحق، ولم تحترم الآن حتى حزنهم على انتحار شاب بدون وخوفهم على مصيرهم بعد هذا الكم من الحرمان.



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ويرى المجلس أنه كان من الحري على وزارة الداخلية التحقيق بممارسات الجهاز المركزي بدلاً من اعتقال هؤلاء الشبان خلف قضبان السجون.

ويؤكد المجلس الدولي، وحرصاً منه على أهمية حل تلك القضية الإنسانية، أنه على استعداد بالتعاون مع هيئات أممية ومنظمات معنية بالشأن الكويتي أن يساهم في تقديم مشروع قانون يساعد دولة الكويت على معالجة تلك القضية، رغم إيمانه المطلق بأن مجلس الأمة قادر على صياغة قانون بهذا الشأن لكن تقاعسه وإبقائه كمرسوم أميري يجعله شريك في تلك الجريمة الإنسانية وهو مطالب اليوم بتوضيح أسباب تجاهله لتلك القضية.

ندعو المفوضية العليا لزيارة المعتقلين في السجون وضمان عدم استخدام التعذيب أو المعاملة القاسية ضد المعتقلين الكويتيين.

كما نطالب بالتواصل مع وزارة الخارجية ووزارة الداخلية والقيام بزيارة المعتقلين عقب اعتصامات سلمية للمطالبة بحقوقهم.

إذا كنت بحاجة إلى مزيد من المعلومات حول هذه القضية، فإننا نظل تحت تصرفك.

نتطلع إلى الاستماع من مكتبك للتفكير في التعاون البناء لإنهاء هذا الانتهاك لحقوق الإنسان الدولية. نشكرك مقدماً على وقتك والاهتمام بهذه المسألة الملحة إلى حد ما.

جنيف 2019/07/16